الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2012/C.7/8/Report
28 March 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع
عمّان، 18-19 آذار/مارس 2013

موجز

عقدت اللجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها السابع في عمّان يومي 18 و19 آذار/مارس 2013 بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة من البنود، أهمها برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015؛ وبناء قدرات البلدان الأعضاء: الممارسات الجيدة في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛ والتقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)؛ ومراجعة صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي؛ وتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين؛ وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس؛ بالإضافة إلى تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السابع	7-5	3
ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	6	3
باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية.....	7	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	52-8	6
ألف- برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015	33-8	6
باء- بناء قدرات الدول الأعضاء: الممارسات الجيدة في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	36-34	10
جيم- التقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	38-37	11
دال- متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)	40-39	11
هاء- مراجعة صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي	42-41	12
واو- تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين ...	43	12
زاي- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس	45-44	13
حاء- تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية.....	50-46	13
طاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن للجنة الفنية	51	14
ياء- ما يستجد من أعمال	52	14
ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع	53	14
رابعاً- تنظيم الاجتماع	60-54	14
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	54	14
باء- الافتتاح	56-55	15
جيم- الحضور	57	15
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	59-58	15
هاء- الوثائق	60	16

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 17

المرفق الثاني- قائمة الوثائق 19

مقدمـة

1- تقرر إنشاء اللجنة الفنية خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي عُقدت في بيروت في الفترة من 8 إلى 11 أيار/مايو 2006. وكان الهدف من إنشائها تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا. وتجتمع اللجنة دورياً لمتابعة المستجدات العالمية والإقليمية ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الإسكوا، وتأمين الدعم لأنشطتها ومشاريعها.

2- عقدت اللجنة الفنية اجتماعها السابع في مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان يومي 18 و19 آذار/مارس 2013. وافتتحت أعمالها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين 18 آذار/مارس 2013. وبدأت مناقشة البنود المُدرجة على جدول الأعمال في الجلسة الصباحية التي تلت جلسة الافتتاح وخصصت لمناقشة برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015. ثم استُكمل النقاش حول البرنامج في الجلسة المسائية التي خُصصت أيضاً لمناقشة بناء قدرات الدول الأعضاء في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية.

3- وفي اليوم الثاني، بحث ممثلو الدول الأعضاء مع الأمانة التنفيذية فيما تبقى من البنود المُدرجة على جدول الأعمال، وهي: التقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)؛ ومراجعة صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي؛ وتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين؛ وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس؛ وتنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية.

4- ويعرض هذا التقرير أبرز مواضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المجتمعون.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السابع

5- اتخذت اللجنة الفنية في ختام اجتماعها السابع مجموعة من التوصيات والمقترحات حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. ومن أهمّها:

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

6- وجّهت اللجنة الفنية إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) دعوة الدول الأعضاء في الإسكوا، والتي تتمتع حالياً بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إلى ضمان تنفيذ باقي فقرات القرار 302 (د-27) الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للإسكوا والمعني بطلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وذلك خلال الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو 2013، بالتنسيق مع باقي أعضاء المجلس، من خلال التقدم بقرار لتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية؛

(ب) دعوة باقي الدول الأعضاء في الإسكوا إلى دعم الجهود الهادفة إلى تغيير الاسم؛

(ج) حصر الدول العربية التي يشملها القرار رقم 302(د-27) للانضمام إلى عضوية الإسكوا بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛

(د) الطلب من الأمانة التنفيذية صياغة مشروع قرار وزاري بهذا المضمون وإرساله للوزراء الذين يمثلون نقاط الاتصال بالإسكوا لاعتماده في حال اقتضت الحاجة إلى ذلك في ضوء نتائج مشاورات الأمانة التنفيذية مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة؛

(هـ) تكثيف الجهود كي تؤخذ الأولويات والاهتمامات الإقليمية في الاعتبار عند صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 على المستوى الدولي؛

(و) المشاركة الفاعلة في المفاوضات المتصلة بوضع أهداف التنمية المستدامة خلال العامين المقبلين، والمساهمة في تحديد المجالات التي تندرج هذه الأهداف في إطارها، وذلك لضمان توافق هذه الأهداف مع احتياجات المنطقة وأولويّاتها.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

7- وجّهت اللجنة الفنية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) أخذ ملاحظات الدول الأعضاء خلال المناقشات حول مختلف بنود جدول الأعمال وأيضا بشأن برنامج عملها لفترة السنتين 2014-2015 وبشأن المشاريع الميدانية قيد البحث في الاعتبار، وإدراجها ضمن برامج العمل الفرعية للإسكوا، وذلك بما يتناسب مع ميزانيتها ومواردها المتاحة؛

(ب) إعلام الدول الأعضاء بالصيغة المعدّلة من برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015؛

(ج) تكثيف الجهود لحشد الموارد المالية والحصول على موارد من خارج الميزانية العادية للإسكوا، وذلك عبر عدّة قنوات من بينها إبرام الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية وتعزيزها؛

(د) الاستمرار في تنفيذ المشاريع الجارية في إطار التعاون الفني مع الدول الأعضاء، بعد أخذ العلم بأنشطة البرنامج العادي للتعاون الفني وإنجازاته، وزيادة الصلة بين إعداد الدراسات التحليلية وتنفيذ الأنشطة المقررة؛

(هـ) إعادة النظر في الصلاحيات الخاصة بعمل شبكة التعاون الفني بحيث تكون أكثر اتساقاً مع عمل اللجنة الفنية، وذلك لتعزيز استفادة الدول الأعضاء من أنشطة التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا، وتقديم مقترحات في هذا الشأن للجنة الفنية في اجتماعها القادم؛

(و) إعداد دليل يحدّد بوضوح إجراءات تقديم طلب للحصول على خدمات التعاون الفني، والاستمرار في تنظيم ورشات عمل لتعريف الدول الأعضاء، لا سيما المنضمة حديثاً إلى الإسكوا، بالأنشطة الجارية في إطار هذا التعاون؛

(ز) إعطاء الأولوية للخبرات العربية عند اختيار المستشارين لدى الإسكوا، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المرعية في الأمم المتحدة؛

(ح) توفير المعلومات اللازمة وتقديم الدعم للبلدان الأعضاء في المداولات حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وتسليط الضوء على أولويات المنطقة العربية واهتماماتها في المشاورات الجارية حالياً في الأمم المتحدة؛

(ط) تعزيز التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، مع أخذ نتائج المفاوضات الدولية في هذا الشأن في الاعتبار؛

(ي) الإسراع في تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية قبل استحقاق العام 2015، مع تسليط الضوء على النجاحات والتحديات الوطنية في تطبيق هذه الأهداف؛

(ك) التشديد على مفهوم الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة والتكامل فيما بين هذه الأبعاد على المستوى الوطني والإقليمي، عن طريق تنظيم أنشطة تكرّس هذا المفهوم؛

(ل) عقد جلسات تشاورية بمشاركة جميع الدول الأعضاء من أجل التوصّل إلى موقف عربي موحّد والمساهمة بصورة فاعلة في النقاشات الدولية المعنية بمتابعة نتائج مؤتمر (ريو+20) في المجالات الثلاثة التالية: أهداف التنمية المستدامة؛ الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة، وما يتضمنه من مهام وآليات عمل؛ استراتيجيات وآليات التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(م) تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في تنفيذ نتائج مؤتمر (ريو+20) بما يتوافق مع الأولويات الوطنية والإقليمية، وتقديم المشورة لهذه الدول بشأن تنفيذ الالتزامات الخاصة بتغيّر المناخ؛

(ن) البحث في سبل تعزيز الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، بهدف ترجمة نتائج مؤتمر (ريو+20) إلى برامج وتدابير ملموسة؛

(س) تحديث الوثيقة المعنونة: متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) والمعدة تنفيذاً للقرار 305 (د-27) بشأن التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20؛

(ع) العمل على تنفيذ باقي فقرات القرار المتعلق بتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وصياغة مشروع قرار وزاري بهذا المضمون ورفعه إلى الوزراء الذين يمثلون نقاط الاتصال بالإسكوا لاعتماده في حال اقتضت الحاجة إلى ذلك في ضوء نتائج مشاورات الأمانة التنفيذية مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة؛

(ف) إعداد تصور حول صلاحيات اللجنة الفنية، كي تتمكّن هذه اللجنة من اتخاذ قرارات تسمح لها بتسيير عملها بصورة أكثر فاعلية؛ وأيضا البحث في تواتر دورات الإسكوا المعمول به حالياً وفي تأثيره على قدرة اللجنة الفنية على الاستجابة للمستجدات الدولية والإقليمية؛ ورفع الملاحظات في هذا الشأن إلى الاجتماع المقبل للجنة بهدف مناقشتها قبل رفعها إلى الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا؛

(ص) الأخذ علماً بما تم تنفيذه من توصيات واردة في تقرير تقييم الآلية الحكومية؛

(ق) الاستمرار في التنسيق مع جهات الاتصال الوطنية بشأن مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا؛

(ر) مراعاة التشاور مع الدول الأعضاء قبل اختيار الخبراء المعنيين بإعداد الدراسات، مع مراعاة الأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة والعمل على أن تتصدّر بنود متابعة المقرّرات المتخذة في الدورة السابقة للجنة جدول أعمالها في الدورة المقبلة، تفاديا لتناول المواضيع نفسها.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015
(البند 3 من جدول الأعمال)

8- في إطار هذا البند، عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015 استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2012/C.7/3. ويتناول هذا البند التوجه العام للبرنامج 19 المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، واستراتيجية كل من البرامج الفرعية السبعة التي يتكوّن منها هذا البرنامج، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وآليات التعاون مع الدول الأعضاء في إطار كل من هذه البرامج الفرعية. ويتناول هذا البند أيضا الأنشطة المقترح تنفيذها في إطار الميزانية العادية وتلك الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن موارد من خارج الميزانية. ويتضمن المخرجات المقرّرة للبرنامج، والقضايا الطارئة المحتمل نشوؤها، واستراتيجيات التنفيذ والشراكات وآليات التعاون مع الدول الأعضاء ومع جهات أخرى في تنفيذه. ولدى إعداد برنامج العمل، أخذت الأمانة التنفيذية في الاعتبار المقترحات التي قدّمتها الدول الأعضاء بشأنه وأيضا الأولويات المستجدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

9- وتُعنى البرامج الفرعية السبعة لبرنامج عمل الإسكوا بالمواضيع التالية: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة؛ والتنمية الاجتماعية؛ والتنمية والتكامل الاقتصادي؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي؛ والإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة؛ والنهوض بالمرأة؛ وتخفيف آثار النزاعات والتنمية.

10- وأشار مدير شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني إلى المداولات الجارية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التخفيضات في الميزانية، وإلى إمكانية تأثيرها على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015 واحتمال إلغاء أو دمج عدد من أنشطتها نتيجة لذلك. وأوضحت الأمانة التنفيذية أن هذا التوجه قد يستدعي منها تكثيف الجهود لتعبئة الموارد من خارج الميزانية العادية، مشيرة إلى نجاحات الإسكوا في تعبئة الموارد من خارج المنطقة، وتمنت على الدول الأعضاء دعم الجهود المبذولة في هذا المجال.

11- وأشار عدد من المندوبين إلى أنّ برنامج عمل الإسكوا بصيغته المقترحة لا يأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها وفودهم عليه. فأوضحت الأمانة التنفيذية أنها أدرجت عدداً كبيراً من هذه الملاحظات في إطار الأنشطة ذات الصلة في البرنامج. وأكدّت أنّ عدم إدراج الملاحظات المتبقية، بالرغم من أهميتها، يعود إلى أسباب تتصل بالتمويل، وأنّ عدداً كبيراً من هذه الملاحظات سيُدرج ضمن برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017.

12- وشدّد مندوب فلسطين على ضرورة تعزيز آليات المتابعة لقياس إنجازات برنامج عمل الإسكوا، مقترحاً إضافة خانة إلى البرنامج تبيّن آليات التحقق من مؤشرات الانجاز المدرجة فيه، فأوضحت الأمانة التنفيذية أن صيغة برنامج العمل موحّدة، وأنها معتمدة لدى جميع الأجهزة التابعة لأمانة الأمم المتحدة، مشيرة إلى أنه يمكن البحث في هذا الاقتراح والاتفاق على اعتماد صيغة على مستوى اللجنة الفنية ودورات الإسكوا، من أجل قياس تنفيذ الأنشطة المقرّرة.

13- وفي إطار هذا البند، تناولت المواضيع التالية حسب تسلسل البرامج الفرعية للإسكوا:

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

14- أكّد المشاركون على أهمية دمج البُعد البيئي وبُعد التنوع الاقتصادي في البرنامج المقترح لعمل الإسكوا في الفترة المقبلة، وأهمية توفير التمويل اللازم ونقل التكنولوجيا للبلدان الأعضاء حتى تتمكن من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا بدأت بالفعل بدمج هذين البُعدين في برنامجها، وأنها نفّذت مشاريع سمحت بإقامة ما يعرف بالـ "green help desk"، قدّمت من خلالها دعماً على صعيد السياسات لعدد من الدول المعنية بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر، منها الأردن وعُمان ولبنان.

التنمية الاجتماعية

15- أشار مندوب الكويت إلى أنّ برنامج عمل الإسكوا متشعّب ويغطّي عدداً كبيراً من المجالات، مما يستدعي بذل جهود كبيرة لتنفيذه. وأشار إلى محدودية الشراكات مع المنظمات الإقليمية ذات الاختصاصات والاهتمامات المشتركة التي يمكن أن تستفيد الإسكوا من خبرتها، منوّها بعمل المعهد العربي للتخطيط الذي تتقاطع أنشطته واختصاصاته مع عمل الإسكوا. وفيما يتصل بالشراكة العالمية لصياغة أهداف التنمية لما بعد عام 2015، أشار إلى قصور مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة حاليا، بما أنها لم تستطع قياس الأوضاع في المنطقة. وهذا الأمر يستدعي إبرام مشاركة حقيقية لصياغة أهداف للتنمية المستدامة لما بعد 2015 تكون أكثر تعبيراً عن الواقع، على ألا تكرّس هذه الشراكات الهيمنة السياسية أو الاقتصادية للدول الكبيرة. وختاماً، أعرب مندوب الكويت عن رغبته في قيام الإسكوا بإصدار تقرير سنوي عن حالة التنمية في المنطقة العربية.

16- وأشار مندوب اليمن إلى أهمية عمل الأمانة التنفيذية للإسكوا في بناء وتطوير قدرات الدول الأعضاء في بناء نماذج اقتصادية. ودعا إلى إيلاء أهمية كبيرة إلى هذا العمل، نظرا إلى تأثيره على قدرة الدول على تقييم أداء اقتصادها الكلي. وحث الإسكوا على الإسراع في الاستجابة للطلب الذي تقدّم به اليمن إلى الإسكوا لتدريب فريق متخصص في بناء النماذج الاقتصادية، وللحصول على دعم فني لإعداد خطته الخمسية.

17- وأكّدت الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى أن الأمانة التنفيذية للجنة تركّز على تنفيذ عدد محدد من البرامج بهدف التخفيف من أثر خفض الميزانية على برامجها، وأنها تسعى إلى الاستفادة من قدراتها التنافسية، وتتجنب الانخراط في مجالات المنظمات الدولية الأخرى، تفادياً للازدواجية في العمل. وأكدت أيضاً أن الإسكوا ستركز جهودها خلال المرحلة المقبلة على تفعيل التكامل الإقليمي، من خلال إنشاء "مركز تميز" يُعنى بدفع عملية التكامل الإقليمي إلى الأمام. وستسعى كذلك إلى النهوض بالقدرات الإحصائية للأمانة التنفيذية وتطوير أنشطتها المتعلقة بالنمذجة الاقتصادية، بناءً على طلبات الدول الأعضاء من خلال إنشاء وحدة "للنمذجة". وأعربت عن استعداد الإسكوا للمشاركة في إعداد تقرير سنوي حول التنمية العربية.

18- وقد أكد المجتمعون على أهمية الأولويات التي طرحتها الأمينة التنفيذية، وعلى دعمهم للتوجه نحو تطوير أنشطة الإسكوا في المجال التي أشارت إليها.

التنمية والتكامل الاقتصادي

19- أكد المشاركون على أهمية توجه الأمانة التنفيذية نحو دعم سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية، باعتبار أن هذه السياسات تمثل أولوية للبلدان في المرحلة الراهنة. واستفسرت مندوبة مصر عن مشروع تسهيل مرور البضائع بين الدول التي تمر بتحولات سياسية، وعن قيمته المضافة.

20- وأشارت مندوبة المغرب إلى التباين بين بلدان المنطقة من حيث مناخ الأعمال السائد فيها، وإلى ضرورة أن تضطلع الإسكوا بدور هام في تحسين هذا المناخ من خلال تسهيل تبادل التجارب بين هذه الدول، مشيدة بتجربة بلدها في هذا المجال.

21- وطلب مندوب اليمن إنشاء منصة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو طلب دعمته مندوبة الأردن التي اقترحت إجراء مسح لقياس إنجازات الدول في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

22- وأكّد مندوبا تونس وفلسطين على ضرورة مواءمة أنشطة الإسكوا مع رؤيتها الجديدة، والتركيز على التعاون والتكامل بين برامجها الفرعية، والاستمرار في بذل الجهود لبناء الشراكات مع المنظمات الأخرى والمجتمع المدني.

23- وفيما يتصل بمداخلات الدول الأعضاء، أشارت الأمانة التنفيذية إلى عدد من النقاط، فيما يلي أهمها:

- لقد استدعى خفض ميزانية الإسكوا التوجه نحو دمج عدد من أنشطتها، مما حدّ من قدرة الأمانة التنفيذية على تلبية جميع الطلبات التي وردت من الدول الأعضاء؛
- إن مشروع تسهيل مرور البضائع بين الدول التي تمر بتحولات سياسية هو مشروع ميداني تم اقتراحه بناء على المشاورات بين اللجان الخمس للأمم المتحدة. ومن المقرّر أن يكون هذا المشروع تنظيمياً، على المستوى الإقليمي والأقاليمي ودون الإقليمي، وأن يستهدف في المقام الأول الدول التي تمر في مرحلة انتقالية، وأن يؤدي إلى تحديث وسائل العبور وإكمال مشاريع سابقة نفذتها الإسكوا في الفترة 2002-2007؛
- إنّ موضوع تحسين مناخ الأعمال يدخل في صلب برنامج عمل الإسكوا، ومن المقرر إعداد خمسة تقارير بشأنه. ومن المقرّر أيضاً مناقشة جدوى عمل الإسكوا في هذا المجال من النواحي التجارية والاستثمارية وناحية الاقتصاد الكلي؛
- وبالنسبة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من المقرر تصميم هيكلية جديدة لتعزيز هذه الشراكة، وذلك في اجتماع للخبراء سيعقد في نيسان/أبريل 2013 في المملكة المغربية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

24- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية البرنامج الفرعي لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعنون "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي". ونوّه بالتقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة في سدّ الفجوة الرقمية، وبالتالي في الانتقال من العمل على سد هذه الفجوة إلى العمل على سد الفجوة المعرفية.

وأشار إلى أبرز إنجازات هذا البرنامج الفرعي، وأهم مخرجاته المتوقعة، والقضايا الطارئة والشراكات واستراتيجيات التنفيذ المتصلة به.

الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

25- شددت الوفود على ضرورة استخدام الإحصاءات في عمليتي وضع السياسات والتخطيط، وطلبت من الأمانة التنفيذية العمل مع الدول الأعضاء لتحسين قدراتها في إنتاج الإحصاءات والبيانات. وفي معرض الرد على الاستفسار حول التضارب في المعلومات بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والإسكوا، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أنه تم الاتفاق على استخدام الأرقام الرسمية التي توفرها الدول كمصدر رئيسي للبيانات. أما في حال لم تتوفر هذه الأرقام، فستستعين الإسكوا ببيانات شعبة الإحصاءات.

النهوض بالمرأة

26- استفسر مندوب اليمن عن مدى واقعية تخصيص موازنات لتنفيذ برامج تعنى بالمرأة على المستوى الوطني، بما أن قضايا المرأة تتقاطع مع مواضيع أخرى. وشدّد على أنه لا بد من مراعاة خصوصية الدول العربية التي تتعامل مع الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة انطلاقاً من تقاليدها ومبادئها الدينية.

27- ودعا مندوب تونس الدول الأعضاء إلى حصر جهودها في قضايا تعود بفائدة حقيقية على المرأة، مثل المساواة في المجال الاقتصادي وفي التشغيل والتعليم.

28- وأشارت مندوبة مصر إلى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الحديث عن الخصوصيات الثقافية للبلدان العربية في النقاش حول تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، بما أن هذه الدول متحفظة بالفعل على كل ما ترى أنه يمس بالشريعة الإسلامية. كذلك، أكدّت أن لا تحفّظ على مشروع إنشاء مرصد للمرأة في المنطقة العربية، طالما أن هدفه هو جمع معلومات اقتصادية واجتماعية حول المرأة، وليس وضع مؤشرات للنوع الاجتماعي.

29- وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى حق الدول العربية في التحفظ على الاتفاقيات الدولية، وإلى أن الإسكوا لا تُعنى إلا برصد النواحي التي لم تتحفظ عليها هذه الدول. وأضافت أن إنشاء مرصد للمرأة جاء بناء على طلب الدول الأعضاء، وأنه سيموّل من البنك الإسلامي للتنمية ويتضمن إنشاء قاعدة بيانات حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة. ومن المقرر أن تبدأ الإسكوا بتنفيذ هذا المشروع في لبنان. كذلك، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا تعتمد نهج دمج النوع الاجتماعي في جميع مجالات عملها، وأن مركز المرأة في الإسكوا يعمل بالتنسيق مع غيره من المنظمات، مثل هيئة المرأة في الأمم المتحدة.

30- وتساءل مندوب الإمارات العربية المتحدة عما إذا كانت هناك دراسات تبين التقدم المحرز في الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالمرأة. وتطرق مندوب فلسطين إلى التوجه العام لبرنامج النهوض بالمرأة، وإلى النواتج المقررة التي لم تعكس الدور المناط بمركز شؤون المرأة في تعزيز إدماج قضايا المساواة في النوع الاجتماعي في كافة برامج عمل الاسكوا، مشيرا إلى أهمية إبراز القيمة الاضافية للمركز، الذي جرت ترقيته إلى شعبة، مقارنة بغيره من البرامج، مثل هيئة المرأة في الأمم المتحدة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تخفيف آثار النزاعات والتنمية

31- أبدى عدد من المندوبين ملاحظات حول تسمية هذا البرنامج الفرعي وأنشطته، باعتبار أنّ التحولات الديمقراطية التي تشهدها دول أعضاء في الإسكوا ليست نزاعات. وطلب اليمن من الأمانة التنفيذية تحديد مفهوم النزاعات لأنه يتناقض مع مفهوم التحول الديمقراطي. كذلك، طلب عدد من المندوبين توسيع نطاق عمل البرنامج ليشمل تأثير النزاعات على الدول المجاورة لتلك المتأثرة مباشرة بالنزاعات.

32- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنه جرت ترقية قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى شعبة في الوقت الذي بدأت فيه المنطقة تشهد موجات التحول الديمقراطي والإصلاح، وأنّ الشعبة تواكب هذه التحولات من خلال برنامج عملها. وبما أن الشعبة لا تزال تحتفظ باسمها عندما كانت قسما، فقد يعطي ذلك انطباعاً خاطئاً بأنها تتعامل مع التحولات الديمقراطية في المنطقة كنزاعات. وأضاف أن الشعبة تعدّ حالياً، بالتعاون مع شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، دراسة حول أثر الأزمة في الجمهورية العربية السورية على بلدان الجوار، وأنها تنوي إصدار مطبوعة شهرية حول الدول المتأثرة بالنزاعات وأثر هذه النزاعات على الدول المجاورة.

33- وطلب رئيس الجلسة تعديل أنشطة البرنامج الفرعي استجابة لمقترحات الدول الأعضاء. وبناءً عليه، أدخلت التعديلات التي أبدت الوفود موافقتها عليها. تم الاتفاق على أن ترسل الأمانة التنفيذية إلى الدول الأعضاء نسخة معدّلة لبرنامج عمل الإسكوا للفترة 2014-2015.

باء- بناء قدرات الدول الأعضاء: الممارسات الجيدة في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية
(البند 4 من جدول الأعمال)

34- في إطار هذا البند، قدمت الأمانة التنفيذية عرضا حول عدد من المشاريع والخدمات التي تم تنفيذها ضمن برنامج التعاون الفني. وتشكل هذه الأنشطة البُعدَ العملي الذي يكمل البُعد التحليلي والمعياري لولاية الإسكوا. وتتضمن تبادل المعلومات والتجارب مع الدول الأعضاء، والاستفادة من الخبرات العملية لوضع السياسات وتصميم المبادرات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها، وذلك من خلال ورشات العمل والزمالات والجولات الدراسية، بناء على الطلبات التي ترد من الدول الأعضاء ووفقاً لاحتياجاتها. وتعتمد الإسكوا في ذلك نهجاً متكاملاً ومتعدد التخصصات يرتكز على تحقيق النتائج.

35- وطلبت الوفود توضيحاً لآلية عمل شبكة التعاون الفني، مشددة على ضرورة التنسيق مع نقاط الاتصال في الدول الأعضاء ومرور جميع المراسلات عبرها، وعلى إعطاء الأولوية للخبرات الوطنية والإقليمية في إنجاز المشاريع في المنطقة. وأشار عدد من الوفود أيضاً إلى ضرورة مأسسة العلاقة في مجال التعاون الفني بين الدول الأعضاء والإسكوا، وذلك لإتاحة المجال للتخطيط المسبق لطلبات الحصول على الدعم الفني. وطلب مندوب ليبيا توضيح تفاصيل عملية تقديم الطلبات، وإحاطة نقاط الاتصال الوطنية علماً بتقديم هذه الطلبات. وأكدت الوفود على أهمية الإسراع في التعامل مع طلبات الدول، وعلى ضرورة تحديد ماهية العلاقة بين دور نقاط الاتصال ودور شبكة التعاون الفني. وتساءل البعض عن جدوى وجود هذه الشبكة نظراً إلى ضعف دورها حتى الآن.

36- وطلبت الأمانة التنفيذية من الدول تعيين نقاط الاتصال وتنسيق مهامها داخليا، كما طلبت تسهيل مهمة المستشارين الإقليميين من خلال إعلامهم بالأنشطة التي تضطلع بمثلها منظمات أخرى في بلدانهم، تجنباً

للازدواجية في العمل. واقترحت أن يتضمن جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة الفنية ولشبكة التعاون الفني بنداً حول سبُل تفعيل عمل الشبكة.

جيم- التقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
(البند 5 (أ) من جدول الأعمال)

37- في إطار هذا البند، استعرض المجتمعون التقدم المحرز في إعداد التقرير المشترك للجان الإقليمية للأمم المتحدة حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 من منظور إقليمي. وتناولوا حيثيات عملية إعداد التقرير على الصعيدين العالمي والإقليمي، والأهداف المرجو تحقيقها منه، ودور الجهات المشاركة في إعداده ومسؤولياتها، والخطوات المتخذة حتى الآن وفق البرنامج الزمني المتفق عليه، والجهات المعنية في الأمم المتحدة التي سيتم تقديم التقرير النهائي إليها، والآليات المعتمدة لذلك.

38- ورداً على تساؤل مندوب عُمان بشأن أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنه يتوقع أن تتضح ملامح هذه الأهداف وأن تجهز صيغتها النهائية على المستوى العالمي قبل نهاية عام 2013. وشدد على أهمية المشاركة الفاعلة للبلدان العربية في وضع هذه الخطة على المستوى الوطني والإقليمي ومن خلال الهيئات الفرعية للأمم المتحدة في المقرّ، وذلك للتأكد من تضمينها البُعد الإقليمي للتنمية.

دال- متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)
(البند 5 (ب) من جدول الأعمال)

39- في إطار هذا البند، تناول المجتمعون مشاركة الإسكوا والدول الأعضاء في مؤتمر (ريو+20)، والوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والبُعد الإقليمي للتنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد شددت هذه الوثيقة، التي عُرضت على اللجنة الفنية، على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة على صعيد المنطقة العربية لترجمة نتائج مؤتمر (ريو+20) إلى برامج إقليمية ووطنية للتنمية المستدامة قابلة للاستمرار وتلبي احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها.

40- وتعليقاً على مضمون هذه الوثيقة، أبدى مندوب المملكة العربية السعودية تحفظاً على موضوع الاقتصاد الأخضر، نظراً إلى اعتماد اقتصاد بلده على الموارد النفطية. غير أن مندوبة الأمانة التنفيذية أكدت أن الأمر تُرك للدول الأعضاء لتبني النواحي التي تشاؤها من الاقتصاد الأخضر، وأنه في ظلّ عدم توفر التمويل اللازم لدعم عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فالمسؤولية تقع على عاتق الدول للاستفادة من التمويل الذي تقدمه عدة منظمات معنية بالتنمية الخضراء. واقترح مندوب الأردن قيام الاسكوا بعقد اجتماعات تشاورية بين الدول العربية بهدف التوصل إلى موقف عربي يعبر عن خصوصية المنطقة وأولوياتها بما يتصل بهذه المواضيع، وان تقوم بنقل وجهة نظر المنطقة إلى فرق العمل الدولية العاملة على هذه المواضيع، بهدف الاستعداد والإسهام الايجابي في الجهود الدولية التي تبذل في هذا الشأن وضمان مصالح دول المنطقة فيما سيصدر عن هذه اللجان الدولية من مقررات.

هاء- مراجعة صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي
(البند 6 من جدول الأعمال)

41- في إطار هذا البند، قامت اللجنة الفنية بالنظر في صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي على أثر انضمام الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية إلى عضويتها، وذلك بناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1/2012 المؤرخ 10 تموز/يوليو 2012 بشأن قبول هذه الدول في عضوية الإسكوا. وكانت الإسكوا قد أوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قرارها 302 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 والمتعلق بالطلبات التي وردت من تونس وليبيا والمغرب للانضمام إلى عضوية اللجنة، بالموافقة على هذه الطلبات. وفي هذا القرار طُلب من الأمانة التنفيذية دعوة الدول العربية الأخرى إلى الانضمام إلى الإسكوا، والتنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتحويل الإسكوا إلى لجنة تمثل كافة الدول العربية. وعرضت الأمانة التنفيذية الجهود التي قامت بها لتنفيذ هذا القرار، وإلى الاتصالات التي أجرتها مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة وأمانة جامعة الدول العربية.

42- وناقش أعضاء اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ القرار 302 (د-27)، مشيدين بجهود الأمانة التنفيذية الرامية إلى تنفيذ هذا القرار، ومبدين قلقهم من التأخر في تنفيذ باقي فقرات القرار، لا سيما تلك الخاصة بتغيير اسم الإسكوا. وبعد إجراء نقاش في هذا الصدد، اتفقوا على أن يكون الإسم الجديد "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية". وأوصوا بما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء في الإسكوا التي تتمتع حالياً بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إلى ضمان تنفيذ باقي فقرات القرار 302 (د-27) خلال الدورة المقبلة للمجلس في تموز/يوليو 2013 وذلك بالتنسيق مع باقي أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التقدم بقرار لتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"؛
- تطلب اللجنة من باقي الدول الأعضاء في الإسكوا الدعم الإيجابي لجهود تغيير الاسم، بحيث يتم عرض القرار المقترح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- حصر الدول العربية التي يشملها القرار 302(د-27) للانضمام إلى عضوية الإسكوا بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛
- الطلب من الأمانة التنفيذية صياغة مشروع قرار وزاري بهذا المضمون ورفعه للوزراء الذين يمثلون نقاط الاتصال بالإسكوا لاعتماده **في حال تطلبت الحاجة** إلى ذلك في ضوء نتائج مشاورات الأمانة التنفيذية مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة.

واو- تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين
(البند 7 (أ) من جدول الأعمال)

43- في إطار هذا البند، استعرض المشاركون الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 17-20 أيار/مايو 2012)، والمتصلة بالمجالات المختلفة التي يشملها عمل الإسكوا وبالقضايا التي تهم الدول الأعضاء. وأكد مندوب فلسطين على ضرورة إنشاء آلية لتقديم التقارير حول تنفيذ القرارات التي تخص الدول، وأن يضاف مضمون هذه التقارير إلى الوثيقة المتعلقة بتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا. وأعرب المجتمعون عن تأييدهم لهذا المقترح.

زاي- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس
(البند 7 (ب) من جدول الأعمال)

44- في إطار هذا البند، قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً حول الإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس للجنة الفنية (بيروت، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2011)، التي يتعلق بعضها بالمسائل التنظيمية والإجرائية، وبعضها الآخر بالمجالات التقنية. وتتضمن أهم التوصيات التنظيمية تلك المتعلقة بعضوية الإسكوا؛ وتواتر اجتماعات اللجان السبع التابعة لها؛ وتشجيع الجهات المانحة على تزويد الإسكوا بموارد مالية من خارج الميزانية؛ وتنظيم ورشات عمل وطنية لتعريف الإدارات المعنية بالخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة؛ وعقد لقاءات بين الإسكوا ونقاط الاتصال الرسمية للبلدان الأعضاء.

45- ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ هذه التوصيات؛ والإبقاء على التواتر الحالي لاجتماعات اللجان الحكومية السبع؛ وإرسال مذكرات ورسائل مباشرة لإحاطة نقاط الاتصال وأعضاء الهيئة الاستشارية علماً بكافة الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا؛ وتنظيم عدد من ورشات العمل الوطنية في مجال التعاون الفني، لا سيما في السودان واليمن؛ والالتزام بتوفير وثائق الاجتماعات قبل وقت كاف للدول الأعضاء.

حاء- تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية
(البند 7 (ج) من جدول الأعمال)

46- في إطار هذا البند، أخذت اللجنة الفنية علماً بجميع التدابير التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات التي خلص إليها تقرير تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية. وقد أجرت الأمانة التنفيذية للإسكوا هذا التقييم عملاً بالقرار 291 (د-25) بشأن تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية، الذي اتخذته اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين (صنعاء، 26-29 أيار/مايو 2008)، ودعت فيه الأمانة التنفيذية إلى إجراء تقييم معمق للآلية الحكومية على ضوء أولويات البرامج كما تحددها الدول الأعضاء والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

47- ولهذا الغرض، كلفت الأمانة التنفيذية خبيراً مستقلاً لإجراء هذا التقييم. وقد بدأ العملية في أواخر عام 2009، وأعدّ تقريراً أولياً عُرض على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين (بيروت، 17-20 أيار/مايو 2010). وفي تموز/يوليو 2010، أُنجز التقرير وعُرضت مضامينه والتوصيات الواردة فيه على اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس (بيروت، 6-7 نيسان/أبريل 2011)، فأقرّت اللجنة معظم استنتاجاته واستخرجت منه التوصيات القابلة للتنفيذ، مع مراعاة بيئة العمل والنظام الداخلي للإسكوا. وعُرض على الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين تقرير موجز عن التوصيات التي تم اتخاذ الإجراءات بشأنها إلى حينه.

48- وفيما يتّصل بالتوصية الخاصة بإنشاء مكاتب فرعية للإسكوا في الدول الأعضاء، أعرب مندوب ليبيا عن تطلّع بلاده إلى استضافة أحد المكاتب الفرعية للإسكوا لتعزيز التعاون مع الأمانة التنفيذية والاستفادة من أنشطتها. وعلقت بعض الوفود على أن التوصية المتعلقة بإنشاء مكاتب دون إقليمية أو وطنية قد جرى مناقشتها مسبقاً وكان الرأي آنذاك أنه لا حاجة لذلك في ضوء عدد الدول الأعضاء في الإسكوا.

49- كذلك، أكد عدد من المندوبين على أهمية أن تجرى جميع المراسلات الرسمية مع الدول عبر الجهات الحكومية الرسمية، أو على الأقل إعلامها بتلك المراسلات. وأشاروا إلى التباين في السياسة والإجراءات التي

تعتمدها الشُعَب والأقسام المختلفة للتنسيق مع الدول الأعضاء والتواصل معها، واقترحوا وضع دليل حول هذه الإجراءات. وأشار أمين سر اللجنة بالإنابة إلى أن الإسكوا تتبع سياسة محددة في هذا الشأن، ترتكز على السعي حثيثاً إلى التنسيق مع نقاط الاتصال في الدول، وعلى الاتصال مباشرة بها.

50- وفي الختام، دعت الدول الأعضاء إلى إعادة هيكلة اللجنة الفنية بحيث يتم تغيير صلاحياتها ومهامها لتتمكن من اعتماد القرارات، وأن تكون بالتالي سنداً لدورات الإسكوا، على أن تقدّم الأمانة التنفيذية خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية تصوّرا حول العلاقة بين اللجنة ودورات الإسكوا، من ناحية، ومع اللجان الفرعية الأخرى، من ناحية ثانية، مع الاسترشاد بتجارب اللجان الإقليمية الأخرى في هذا الصدد.

طاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن للجنة الفنية
(البند 8 من جدول الأعمال)

51- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع الثامن للجنة الفنية في مقر الإسكوا في بيروت في أوائل أيلول/سبتمبر ليتزامن مع الاحتفال بمرور أربعين عاماً على تأسيس الإسكوا، كما اتفقوا على عقد الاجتماع التاسع للجنة الفنية أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر للإعداد للدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، وتحدد الأمانة التنفيذية التاريخ بالتشاور مع رئاسة اللجنة.

ياء- ما يستجد من أعمال
(البند 9 من جدول الأعمال)

52- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع
(البند 10 من جدول الأعمال)

53- اعتمدت اللجنة الفنية في ختام اجتماعها السابع التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على التوصيات، على أن تُجرى عليها التعديلات المقترحة وتُدرج في تقرير شامل عن أعمال الاجتماع ونتائجه.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

54- عُقد الاجتماع السابع للجنة الفنية في مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان يومي 18 و19 آذار/مارس 2013. وعملاً بصلاحيات اللجنة الفنية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة اللجنة الفنية مع رئاسة دورة الإسكوا، توّلت الإمارات العربية المتحدة رئاسة هذا الاجتماع بحكم توليها رئاسة الدورة السابعة والعشرين للإسكوا، التي عُقدت في بيروت في الفترة 7-10 أيار/مايو 2012.

باء- الافتتاح

55- افتتحت اللجنة الفنية اجتماعها السابع في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين 18 آذار/مارس 2013 في مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان. وألقى السيد محمد صالح الشلواح، الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الاجتماع السابع للجنة الفنية، كلمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

56- ثم ألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة استهلتها بالترحيب بالحضور وبالتأكيد على أهمية دور اللجنة الفنية في تحديد أولويات عمل الإسكوا وتوجيه أنشطتها، بما يتناسب واحتياجات الدول الأعضاء. وأشارت إلى أهداف الإسكوا الرامية إلى توسيع نطاق أنشطتها الداعمة لقرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالتكامل الإقليمي العربي (الرياض، 21-22 كانون الثاني/يناير 2013). وأشارت أيضاً إلى قرار الإسكوا تشكيل فريق عمل قوي ومتخصص لمساندة جهود الدول الأعضاء فيها والجامعة العربية في هذا المجال. وأكّدت أن الإسكوا تولي اهتماماً كبيراً لأنشطة النمذجة الاقتصادية، وذلك في سياق جهودها الهادفة إلى تطوير قدراتها في إنتاج الإحصاءات، وتوثيق التعاون مع الدول الأعضاء لبناء قدراتها الإحصائية. وفي ختام كلمتها، ذكرت السيدة خلف تطلّع الإسكوا إلى الاحتفال بعيدها الأربعين الذي يصادف في شهر آب/أغسطس من هذه السنة. وأشادت بالدور الهام جدا الذي تضطلع به الإسكوا في المنطقة، إذ استطاعت بالرغم من كل التحديات تقديم رؤية استراتيجية تنهض بعملها وتسهم بتحقيق طموحات الدول الأعضاء.

جيم- الحضور

57- شارك في الاجتماع السابع للجنة الفنية ممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

58- أقرت اللجنة الفنية في جلستها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/2012/C.7/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3- برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015.

4- بناء قدرات الدول الأعضاء: الممارسات الجيدة في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية.

5- الأولويات الإقليمية والعالمية:

(أ) التقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛

(ب) متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20).

6- مراجعة صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي.

7- التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية:

(أ) تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين؛
(ب) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس؛
(ج) تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية.

8- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن للجنة الفنية.

9- ما يستجد من أعمال.

10- اعتماد توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها السابع.

59- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/2012/C.7/L.2.

هاء- الوثائق

60- يتضمن المرفق الثاني لهذا التقرير مجموعة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة الفنية في اجتماعها السابع.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زياد عبيدات
مدير الخطط والبرامج التنموية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد معتصم الكيلاني
مدير إدارة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة وفاء الساكت
مستشارة، مشرفة على العلاقات الآسيوية
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رغد الشخانبة
قسم العلاقات مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد محمد صالح الشلواح
وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة التعاون والاتفاقيات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
إدارة المنظمات
وزارة الخارجية

الجمهورية التونسية

السيد البرني الصالحي
المدير العام
الوكالة التونسية للتعاون الفني
وزارة التنمية والتعاون الدولي

السيد عبد الله الزكري
المدير العام للتعاون المتعدد الأطراف
وزارة التنمية والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيد عبد العزيز مبروك
مدير عام التجارة الخارجية
وزارة التجارة الخارجية

السيدة إقبال سبيل أبكر اسماعيل
مفتشة أولى، مسؤولة عن ملف الإسكوا
وزارة التجارة

السيد صلاح الدين شيخ خضر بخيت
مدير إدارة التجارة للشؤون المصرفية
بنك السودان المركزي

السيدة آسيا عبد الرحمن محمد أحمد
مفتشة أولى، مسؤولة عن ملف الإسكوا
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

سلطنة عُمان

السيد حمد بن جبر بن سعود المحروقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
المجلس الأعلى للتخطيط

فلسطين

السيد محمود عطايا
القائم بأعمال مدير عام تخطيط القطاع الاجتماعي
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

دولة الكويت

السيدة نادية سالم الجندل
الأمين العام المساعد لشؤون التخطيط
الأمانة العامة
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الدكتور بدر عثمان مال الله
المدير العام
المعهد العربي للتخطيط

السيدة إيمان إبراهيم الحداد
رئيس قسم المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة حصة إبراهيم الهملان
منسق اقتصادي
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد علي المولى
القائم بالأعمال لدى السفارة اللبنانية في عمّان
المملكة الأردنية الهاشمية

ليبيا

السيد عصام عبد اللطيف قربع
مدير مكتب التعاون الفني
وزارة التخطيط

السيد معتز الشيخي
مكتب التعاون الفني
وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

السيدة أماني فهمي
نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

السيدة سارة بو خبزة
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

المملكة العربية السعودية

السيد بندر بن العزيز الوايلي
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط لشؤون التخطيط

السيد عبد الله علي المرواني
المشرف على إدارة الدراسات والأبحاث
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/2012/C.7/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/2012/C.7/L.2
برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2014-2015	3	E/ESCWA/2012/C.7/3
بناء قدرات البلدان الأعضاء: الممارسات الجيدة في إطار أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	4	E/ESCWA/2012/C.7/4
الأولويات الإقليمية والعالمية:	5	E/ESCWA/2012/C.7/5
التقدم المحرز في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	5 (أ)	E/ESCWA/2012/C.7/5(Part I)
متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)	5 (ب)	E/ESCWA/2012/C.7/5(Part II)
التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية:	7	E/ESCWA/2012/C.7/6
تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين	7 (أ)	E/ESCWA/2012/C.7/6(Part I)
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس	7 (ب)	E/ESCWA/2012/C.7/6(Part II)
تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية	7 (ج)	E/ESCWA/2012/C.7/6(Part III)
تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع	9	E/ESCWA/2012/C.7/7/Report